

قطر تقاضي بنوكا في لوكسمبورغ والإمارات والسويدية بدعوى التلاعب بعملتها

الدوحة_ لندن: إريك كنيكت وديميترى جدانيكوف

قالت قطراليوم الاثنين إنها أقامت دعوى قضائية بحق ثلاثة بنوك، متهمة إياها باستخدام ما وصفته بالتلعب في العملة بالأسواق الخارجية بهدف الإضرار باقتصادها في أعقاب فرض مقاطعة من بعض الدول العربية عليها في 2017.

وقال بيان مصدر عن مكتب الاتصال الحكومي القطري إن القضايا المقامة في لندن ونيويورك تستهدف بنك ها فيلاند الذي مقره لوكسمبورغ وبنك أبوظبي الأول ومجموعة ساما المالية السعودية. نفى بنك ها فيلاند ومقره لوكسمبورغاليوم الاثنين تورطه في أي أعمال تهدف إلى إضعاف الاقتصاد القطري. وقال بنك ها فيلاند في بيان "أطلق البنك تحقيقا جنائيا مستقلا في هذه المسألة، بقيادة مستشار قانوني خارجي".

وأضاف "أكد التحقيق أن البنك لم يتورط في أي من المعاملات المشار إليها في التقارير الإعلامية ذات الصلة التي نشرت في ذلك الوقت".

وقالت قطر إن بنك ها فيلاند حاول إضعاف عملتها الريال عن طريق عرض ما وصفها البيان بأسعار احتيالية على منصات الصرف الأجنبي في نيويورك، بهدف إحداث تعطيل في المؤشرات والأسواق التي بها حضور كبير للأصول القطرية والمستثمرين القطريين.

ولم يذكر البيان تفاصيل بخصوص التهم الموجهة إلى أبوظبي الأول وسامبا، ولا مدى الأضرار المزعومة أو التعويض المطلوب.

والدعوى أحدث حلقات مسلسل الخلاف الخليجي الممتد منذ 2017 عندما فرضت السعودية والإمارات والبحرين ومصر مقاطعة اقتصادية على قطر متهمة إياها بدعم متطرفين إسلاميين وإيران. تنفي قطر، أحد أكبر مصدري العار في العالم، الاتهامات وتقول إن المقاطعة هي محاولة للتعدي على سيادتها .

وببدأ بنكها المركزي تحقيقا في تلاعب محتمل في أسعار الصرف أواخر 2017 بعد أن قال إن بنوكا لم يسمها تسعى لشن حملة ضد الريال بتداوله فيما بينها بالأسواق الخارجية عند مستويات ضعيفة مصطنعة

لاختلاق صورة بأن اقتصاد قطر بنهاز.

والريال القطري مربوط بالدولار الأمريكي عند مستوى 3.64 منذ أكثر من عشر سنوات، لكنه انخفض في الأشهر الأولى من المقاطعة إلى 3.8950 في التعاملات الخارجية قبل العودة لمستوياته الطبيعية. ويقول مصريون إن قطر، التي لديها أكثر من 300 مليار دولار في احتياطيات البنك المركزي وأصول صندوق الثروة السيادي، تملك القدرة المالية الكافية لصد الهجمات على عملتها. (رويترز)